

رسالة

في درك الحق وتحصيله

كتبه: بأس الفرد

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله بما هو أهله، فإنَّ أسعد الناس بعقله أَشقاهم، وأقومهم بالحقّ أرقاهم، وكيف، وَقد ترك بحبوحة العيش التي هي مطلوبهم، وَصفاء الخاطر الذي هو مرغوبهم، لما جعلَ يريدُ الحقَّ ويرومه، وطفقَ يطلبُه أنى تأتى له وقدر، فللّه دره من در، ثابر عليه، وصرف همته إليه، لم يبالي أيّ غيث سقاه، وقد رقا الحقَّ فرقاه، وأصابهُ فوَقاه، حتّى إذا تبوأ قمّته، وَبلغَ همّته، أدارَ نظره، وقلّب بصره، فإذا الناسُ يموج بعضهم في بعض، قد غلبهم الشك، وعلاهم الريب، وقنعوا بما لا مقنع فيه، ورضوا بالجهل والتيه، **فأنشد يقول:**

تُرى الناسَ طُرًّا يرون الذِي ** أراه، فإن كانَ قُلْ لي لماذا

وهل يدركك العقلُ حقًّا فإنْ ** يكُنْ ذاك حقًّا أبنْ لي المْلاذا

فقد كان ما قد ترى من شقاءٍ ** وخُلفٍ فذالك يرجّي و هذا

يشكُّ بريب و كلٌّ يرى ** إصابةَ حقٍّ فلا ذَا ولا ذَا

وكيف يرجّي الصواب الذِي بنى بيتَه قُربَ جرْفٍ وحَاذى**

يقولون خلقٌ بلا خالقٍ **معاذا وربّ الأنامِ معاذَا

وكيف وهذي السماء بلا **عماد، وهذا الشهاب ألاذ

فلا يستطيعُ الأنام له ** رقيا إذا حاولوا أو نفاذا

فإن كانت هذا بلا خالق ** لعمر أبيك أسأت اللواذ

نأتْكَ الحقيقة لم تؤتها ** وهل يدرك الحقَّ إلا قواذا

بماذا أردتَ المعاليْ وقدْ ** كفرتَ بربك قل لي بماذَا

هذه حكاية قوله، وذكر نبئه على وجهِ الإشارة، وإياكِ أعني واسمعي يا جارة.

على أن طلاب الحق شخصان: شخصٌ عرف مقصوده، وخرجَ يريد وجهته، فهو عالمٌ بأن لرحلته نهاية، وأنَّه إن ظفرَ بمطلوبه قَرّ، وآخرُ ذهب ولم يعقّب، وجعلَ يريدُ الحق على وجه الشك والريب، فهو دائب لا يفتر، ويحه ما أشقاه، أوما علمَ أن رحلةً لا قصد وراءها محنة، وليت شعري ما يريد هذا بطلب الحق وقد علم أن لا حقّ عنده، وأنه كلّ ما لاح له الصواب جعله كالسراب، وضربه بالشكوك، ورماه بسهام الريب والظن، ومن كان هذا مذهبه، وتلك سبيله فقد رضيَ بالتيه أبد الدهر، إذ كانَ كل حقّ يحتمل الشك عنده لمَّا أقام عليه قاعدة نظره، ومشكاة رأيه، والحقُّ ما علمت، إن لم ينتهي إلى نهاية تسلسل ولابد، وأبطل أوله آخره، وعاد على

أصلهِ بالهدم، ألا ترى أن أحدًا لا يشـكُّ في أصول العلم ومبادئ النظر إلا خـرج إلى السفسـطة ثـم لـم يلتزمهـا، فهـذا هـذا.

قـال ابـن تيمية-رحمـه الله-: «البرهـان الـذي ينـال بالنظـر فيـه العلـم لا بـد أن ينتهي إلى مقدمـات ضرورية فطرية فإن كل علم ليـس بـضروري لا بـد أن ينتهـي إلى علـم ضروري، إذ المقدمـات النظريـة لـو أثبتـت بمقدمـات نظريـة دائمـا لـزم الـدور القبـلي، أو التسلسـل في المؤثـرات في محـل لـه ابتـداء، وكلاهمـا باطـل بالـضرورة واتفـاق العقـلاء"[1]

واعتبر برجـل ركـب سـفينة في لجـج البحار لا يلـوي على شيء، ولا يقصدُ سـاحلا، أكنـت تعـده في مـن عـددت عاقـلا، ولـو أن هـذا المـزري عـلى نفسـه في غير طائـل نظرَ حـقّ النظر لأَصابَ مـراده، واسـتراح مـن شـقوته، ولكـن طـال عليه الأمـد فانحرف عن السـبيل، وإلا، فأيّ حقّ ترى لا يلج بابه الشـك، وأيّ فكرة لـم تتبعهـا خطـرة، وإن من الناس من ينكر ربَّـه وخالقه ومدبره، فماهـو دون هـذا في الظهـور والوضـوح أولى بالظـن، وأحـرى أن ينكـره منكـر جاحـد أو جاهـل.

[1] درء تعارض العقل والنقل، ج٣، ص:٣٠٩.

وهـذا أيـوب السـختياني يقـول: «لا تعـرف خطـأ معلمـك حـتى تجالـس غيره»، ثـم لمـا قعد له مبتـدع بطريقـه يريد سـؤاله عن كلمـة قـال: «ولا نصـف كلمـة، مرتـين، يشـير بإصبعـه»، هـذا وأيـوب أيـوب، والـذي دعـاه إلى ما تـرى أنـه كان في مقامه الأول باحثـا، وفي الآخـر موقنـا، وأي حاجـة لموقـن إلى بحـث ونظـر؟

قال رجل للحسـن البصري: «يا أبا سـعيد تعال حتى أخاصمك في الديـن، فقـال لـه الحسـن: أمـا أنـا فقـد أبصرت ديـني، فـإن كنـت قد أضللـت دينك، فالتمسـه»، وجاء رجل مالـكا يطلب مخاصمته فقـال: «أمـا أنـا فعلـى بينـة مـن ربي، وأمـا أنـت فشـاك، فاذهـب إلى شـاك مثلك فخاصمـه»، وقـال عمـر بـن عبـد العزيـز: «مـن جعل دينه غرضـا للخصومات أكـثر التنقل».

فـإن قيـلْ: هـذا الحـق كلٌّ يدعيـه، فمـن أيـن لنـا أن مـا معنـا هـو الحـق الـذي لا يصـح خلافـه؟

قلـت: إنمـا يعـرف الحـق بالحـقّ، ومـا بـني على حـق فهـو مثله، ومن نظر فعلم بحسـه أن ثمّة واقعا، وبعقلهِ أنّ الحقّ واحد، وأن الضديـن لا يجتمعـان، ولـو أن ذلك جازَ لما صحَّ في الذهن شيء، ولـكانَ اسـتدلالُ الجاحد علـى التناقض تناقضا، وعلـى الخُلف خُلفـا، ثـمَّ قلـب بصره فـإذا هـذه البحـار والأنهـار والسـماوات والأقطـار كلٌّ يـسرح في فلكـه، والكون مـا علمت مخلوق، وضد

المخلوق القديم، فلزمَ وجود بارئ لا أول له وهو الله سبحانه، وذلك أن الذهن لا يتصور ضدين إلا كان أحدهما واقعا، ولو لم يكن الحال كذلك لمَا تصور أحد الطرفين فتأمل هذه النكتة ولله الحمد.

وبعد: فقد ترى أن الحقّ يتبعه حقّ، وليس من شرطه انشراح صدرٍ ولا انبساط في الرزق ولا ما توهمتهُ الناس في هذه الأزمنة من المنامات والرؤى والكرامات، حسبكَ البناء على المقدمات، فإن صحت الأولى صحت الأخرى، ولو أنك عشت الدهر كله لا تجدُ للحقائقِ أثرا على نفسك وروحك لما أوجب ذلكَ بطلانها، ولعمري أين السرور في علمكَ بأن الواحد نصف الاثنين، وأنّ الجزء بعض الكل، على أنّ حقا ظاهرا لا يشبه حقا تحصله بعد عناء ومشقة، وهذا لا يوجب السرور لذاته، وإنما لاستقرارك عليه بعد التعب والعنت، و للحقِّ أمارة لا تخطأ، وعلامة لا تخفى، **قال فقيه الأمة معاذ بن جبل رضي الله عنه:** «اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال ما هذه، ولا يثنينك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلق الحق إذا سمعته فإن على الحق نورا»، على أن هذا النور شيء يحس به المرء ولا يصفه، إذ كانَ من شأن الباطن لا الظاهر، وما كان هذا حاله صعب على الناس بيانه، وأظلم برهانه، ألا ترى أن

المشرك يدعيه لشركه، وكل كافر ومبتدع يزعمه لنحلته، وما منهم إلا منشرح الصدر بضلالته «لكن الحق عزيز وكل مع عزته يدعيه، ودعواهم الحق تحجبهم عن مراجعة الحق، نعم إن على الباطل ظلمة وإن على الحق نورا، ولا يبصر نور الحق إلا من حشي قلبه بالنور {ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور} فالمتخبط في ظلمات الهوى والمتردي في مهاوي الهلكة والمتعسف في المقال لا يوفق للعود إلى الحق، ولا يرشد إلى طريق الهدى ليظهر وعورة مسلكه وعز جانبه وتأبيه إلا على أهله {كذلك زينا لكل أمة عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينبئهم بما كانوا يعملون}»[1]

وقد يكون الحق ثقيلا غير هين، والنفس من قبوله في مشقة، أليس **يقول الله:** {إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا} ، **قال ابن جرير الطبري:** «إن الله ﷻ وصفه بأنه قول ثقيل، فهو كما وصفه به ثقيل محمله، ثقيل العمل بحدوده وفرائضه»، **وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:** «الحق ثقيل مريء والباطل خفيف وبيء ، ورب شهوة ساعة تورث حزنا طويلا».

---

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ص:٤.

ولست أجعل كل ثقيل حجة على أي خفيف، **قال أبو المعالي الجويني**: «ذهب بعض من لا حظ له في الأصول إلى أن المستفتي يأخذ بأثقل الأجوبة ويغلظ الأمر على نفسه، إذا تعارضت أجوبة العلماء: إذ الحق ثقيل، وهذا تحكم من هذا القائل. فإن الثقل ليس علامة الصحة، فرب ثقيل باطل، ورب سمح صحيح، كيف وقد قال النبي ﷺ: بعثت بالحنيفية السمحة»[1]، **عن الشعبي** ، **قال:** «إذا اختلف عليك في أمرين، فخذ بأيسرهما، ثم قرأ: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}، وهذا أمر لا يضبطه حد، **ألا ترى قول أبي عبيد القاسم بن سلام:** « **قال بعض الحكماء:** إذا أشكل عليك أمران، فلم تدر أيهما أدنى إلى الصواب والسداد، فانظر أثقلهما عليك فاتبعه ودع الذي تهوى، فإنك لا تدري لعل الهوى هو الذي زينه في قلبك وحسنه عندك»[2]، وكان سبب اختلافهم أنّ الثقيل ربما كان حقا لمخالفته الهوى، إذ النفوس تستثقل ما هذا حاله، **قال الله تعالى:** {كتب عليكم القتال وهو كره لكم}، هذا والقتال حقّ كما قد علمت، ولو كان كلّ حق ثقيلا لكان في حقّ النصارى أوجب، ألا ترى أن عباداتهم

---

(١) **التلخيص، ج:٣، ص:٤٦٧**

(٢) **الفقيه والمتفقه، ج:٢، ص: ٤٢٩**

أثقلُ من كثير من عبادات أهل الإسلام، وما ألزموا به أنفسهم من التبتل واعتزال المباحات أشدّ، فهذا واضح بين، على أنه «ما من خفيف في العالم إلا وهو ثقيل بالإضافة إلى ما هو أخف منه ولا ثقيل البتة إلا وهو خفيف بالإضافة إلى ما هو أثقل منه، هذا أمر يعلم حسا ومشاهدة»[1]

وشبيه بهذا متابعة السواد الأعظم من الناس أو مخالفتهم، والناس فيه مختلفون، فمسرف ومقتصد، ومحسن ومسيء، أما قومٌ فقد رأوا في مخالفة الناسِ مقنعا، وجعلوا إفراط من أفرطَ في قدسيةِ الجماعة تنقصا لها، فهمّ أحدهم مخالفة من أسماهم بالرعاع والغثاء والبلهة والعامة «وهو لعمر الله بهذه الصفات أولى، وهي به أليق، لأنه جهل وظن أنه قد علم، فهاتان جهالتان، ولأن هؤلاء جهلوا وعلموا أنهم يجهلون»،[2] وآخرون بلغ بهم الجهل إلى أن زعموا أنّ الحق مع الجماعة لا يشط عنها البتة، وهذا نهاية الغباوة وغاية ما يكون من الوهم، **أولم يبلغهم قول الله تعالى:** {وقليل ما هم} ، **وقوله:** {وما ءامن معه إلا قليل} ، **وقوله:** {وقليل من عبادي الشكور} ، **وقوله ﷺ:** «لا تزال طائفة من أمتي على الحق»، **وقوله:**

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ج٤، ص٩٤.
(٢) أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، ص:٧.

«إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء، فقيل: ومن الغرباء؟ قال: النزاع من القبائل»، **قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:** «إن جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعةَ، الجماعةُ ما وافق الحق وإن كنت وحدك»، إلى كلام كثير غير هذا سكت عنه لظهوره في الكتاب والسنة، ولو كان ما ذهبوا إليه صوابا قلنا فاجتماع جلّ الناس على الشركّ قبل مئتي سنة جعله حقا عندكم، وهل هذا إلا قلب للحقائق وإنكار للحواسّ والضرورات، ثم أنتم هؤلاء ترون الناس طرا يميلون إلى الباطل ميلة رجل واحد، أفكانَ ميلهم إذ مالوا حجة ودليلا.

ولما رأى بعضهم الناس مخطئين، واغتبط بِما رويناه من الحجج، استوحشَ لكثرة مخالفةِ السواد الأعظم من الأمة مرة بعد مرة، فكأنّي به لجفائهم إياه، واعتزالهم له رجع إلى موافقهم ومداراتهم، ولعمر الله أخطأ هذا الصواب وحاد عن السبيل، وكيف هوَ لو كان مكان الرجل الذي يبعث وحده، والرجل الذي ليس معه إلا الرجلان يوم القيامة، **قال ابن القيم-رحمه الله-:** «لمّا كان طالبُ الصِّراط المستقيم طالبَ أمرٍ أكثرُ النّاس ناكبون عنه، مريد لسلوك طريقٍ مُرافِقُه فيها

في غاية العزّة، والنُّفوسُ مجبولةٌ على وحشة التّفرُّد وعلى الأنس بالرّفيق نبّه الله سبحانه على الرّفيق في هذه الطّريق، وأنّهم هم الذين {أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا} ، فأضاف الصراط إلى الرفيق السالكين له، وهم الذين أنعم الله عليهم، ليزول عن الطالب للهداية وسلوك الصراط وحشة تفرده عن أهل زمانه وبني جنسه، وليعلم أن رفيقه في هذا الصراط هم الذين أنعم الله عليهم، فلا يكترث بمخالفة الناكبين عنه له، فإنهم هم الأقلون قدرا، وإن كانوا الأكثرين عددا، كما **قال بعض السلف:** «عليك بطريق الحق، ولا تستوحش لقلة السالكين. وإياك وطريق الباطل، ولا تغتر بكثرة الهالكين». وكلما استوحشت في تفرُّدك فانظر إلى الرّفيق السّابق، واحرص على اللّحاق بهم، وغُضّ الطّرفَ عمّن سواهم فإنّهم لن يُغْنُوا عنك من الله شيئًا. وإذا صاحوا بك في طريق سيرك فلا تلتفت إليهم، فإنّك متى التفتّ إليهم أخذوك أو عاقوك". [1]

ألا ترى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للحارث بن حوط لما قال له: يا عليّ أتظن أن طلحة والزبير كانا على

---

[1] **مدارج السالكين، ص:٣٣.**

باطل وأنت على حق؟ **فقال:** «لا يا حارِ إنه ملبوس عليك، اعرف الحق تعرف أهله، إن الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما الرجال يُعرفون بالحق»، فهذا في شأن أناس لا يشك أحد أنهم من أهل الفضل والعدل، فما ظنك بمن هو دونهم؟.

على أن مما تستوحشه النفوس وتستثقله مخالفة الأعيان والأشراف لما لهم من هيبة لا تخفى، وليس ينبغي لمن طلب الحق أن يقف أمام أقدار الناس ورتبهم إذ الحق أحق أن يتبع، **عن ابن مسعود رضي الله عنه قال:** «كنا نعد الإمعة في الجاهلية الذي يدعى إلى الطعام فيذهب معه بغيره وهو فيكم اليوم المحقب دينه الرجال»، وقال رجل لعمرو بن العاص: «إنك في هذه البلاغة والنصاعة والرأي الفاضل كنت تأتي حجرا فتعبده»، فقال له: «والله لقد كنت أجالس أقواما تزن حلومهم الجبال الرواسي ولكن ما قولك في عقول كادها خالقها».

ولعل الدال على الحق أن لا يكون من أهله، **قال ابن تيمية-رحمه الله-:** «أن يكون المراد حُكم ما يُذْكَر عنه من أقوال وفعال. فهذا كله معروض على الكتاب والسنة، فما وافقه فهو الحق، وإن كان ذلك القائل فاسقًا أو زنديقًا، وما خالفه فهو الباطل وإن كان ذلك القائل صالحًا بل صدِّيقًا، **كما كان معاذ بن**

جبـل رضي الله عنـه يقـول في وصيته: «اقبلوا الحـقّ مِنْ كلّ مَن جاء بـه وإن كان كافـرًا واحـذروا زيغـة الحكيم» فقالـوا: كيـف نعـرف أن الكافـر يقـول الحـق؟ وأن الحكيـم يزيغ؟، فقـال: «إن علـى الحـقّ نورًا». يريـد: أن الحـق معـه مِـنَ البرهـان مـا يتبين أنه حـق، فهـذا مقبول مـن كل قائل.

و كثير مـن الناس يزن الأقوال بالرجال، فـإذا اعتقد في الرجل أنه معَظّـم قَبِـل أقوالَـه وإن كانت باطـلةً مخالفةً للكتاب والسـنة، بـل لا يصـغي حينئذ إلى مَـنْ يردّ ذلـك القـول بالكتاب والسـنة. بـل يجعـل صاحبـه كأنـه معصـوم. وإذا مـا اعتقـد في الرجـل أنه غير معَظّـم ردّ أقوالَـه وإن كانت حقًّا، فيجعل قائل القول سـببًا للقبـول والـرد من غير وزن بالكتاب والسـنة»[1]

وليـس مـن هـذا البـاب -بـاب درك الحـق- الإحاطـة بحد المنطـق ولا الوقـوف علـى دقائـق النظـر والحكمـة، وقـد كان صحابـة رسـول الله ﷺ حيـث لا منطـق يـدرس، ولا هيـولى تعـرف وليس إلا كتـاب الله وسـنة نبيـه ﷺ يصيبـون الحـق تلـو الحـق، وإنمـا يحتـاجُ إلى أحـكام العقل إذا غلبت الشـبهة ولزمـت المناظرة، وإن كان الجلة مـن النـاس مسـتغنين عنهـا في نظرهـم وبحثهـم، ألا تـرى أنَّ أحـدا مـن السـلف خـاض في المبـادئ والأصـول وهو مع

---

[1] **جامع المسائل، ج: ٧، ص: ٤٦٦.**

ذلكَ يعرف ببداهة الروية والعقول أنّ الحق واحد وأن النقيضين لا يجتمعان وأن لكل معلول علة، قال أشهب: «سئل مالك عمن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله ﷺ أتراه من ذلك في سعة؟ فقال: «لا والله حتى يصيب الحق وما الحق إلا واحد، قولان مختلفان يكونان صوابا جميعا وما الحق والصواب إلا واحد»، فهذا بين لمن تأمله وفكر فيه.

واعلم، هديت الصواب، ولا عداك الأجر والثواب، أن هذا أمر عسير، وشأن وإن سعيت غير يسير، قد حاوله الناس قبلك فذهبوا كل مذهب، لا جرم كان خير البرية ﷺ يقول: «اللّهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بأمرك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

وأنا أرى لك إذ كنت مؤثرا للحق أن تبني على أصل ثابتٍ معقول، وَأساس في الشرع مقبول، وقد ضربت لك مثلا في كتابي هذا، وفي الرسالة الموسومة بلزوم ما لا يلزم بما فيه مقنع ورضى إن شاء الله، أعني القول في الصحابة رضوان الله عليهم، وأنهم ما علموا حد المنطق ولا وقفوا على فروعه وأصوله من الكلام، فكلّ من كانَ مخالفا لهم في قواعدِ

البيت فهو لهم في الفروع أكثر مخالفة، وجملة القول أن أصحَّ أصل تبني عليه هو أصل الصحابة فانظره، فما اختلفوا فيه كان لك فيه سعة، وما اتفقوا عليه من أصول الدين والعلم لم يكن لك الخروج عنه، ثم انظر بعد في أتباعهم وأتباع أتباعهم، فإن وجدت لهم في الأصول كلاما فحسبك به، وإن لم تجد فابن على ما بلغك عنهم، ولست تعدم مخالفا يقول: نأخذ بمن انتسب للقوم من المتأخرين، هيهات هيهات، وهل يثبت حق بمجرد الدعوى، و«لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»، والبينة على المدعي، على أنك متعبد بظاهر القرآن والسنة أولا، وليس يجب التوقف عن القول بهما حتى يرد التخصيص كما زعم الزاعمون، وإلا كان ذلك إبطالا للتنزيل كله، **قال أبو عبيد القاسم بن سلام:** «كذلك القول عندنا على العموم لجميعها، لأنا لا نخص إلا ما خصت السنة»، ألا ترى أن العامي أبدا مفتقر إلى العالم وربما احتاج النص إلى تأويل وتفسير وتخصيص وتقييد ونسخ، أفيترك من لم يبلغ درجة الاجتهاد النص للشك والظن، ولو جاز مثل هذا لم يجب على مسلم في دار لا عالم فيها ولا علم حكم البتة، إذ ما من حكم إلا ويحتمل التخصيص قبل العلم بالاجماع

على نفيه، **قال أبو زيد الدبوسي:** «إن قيل: موجب العام للحال الوقت فيه حتى يتبين ما حكمه، لأن النصوص العامة صارت متفاوتة في أنفسها اليوم من باق على عمومه، ومن مخصوص، ومن منسوخ، فإذا صار حكمها في البقاء محتملا لم تكن حجة حتى يزول الاحتمال.

قلنا: يلزمك مثله في الخاص فإنه يحتمل الانتساخ، والمجاز ولم يجب الوقف به، وكذلك الشاهد إذا عاين سبب ملك الإنسان حل له الشهادة بالملك له بعد ذلك، وإن احتمال الفسخ أو البيع من آخر وكان ما عاين حجة له للحال ما ذكرنا أن الشيء إذا ثبت دام على ذلك من غير دليل وأنما زواله افتقر إلى دليل مبتدأ فعند عدم الدليل لا يزول ما كان ثابتا بالاحتمال لأنه كما احتمل الزوال احتمل البقاء، وجملة الجواب فيه: أن العامي يلزمه العمل بعمومه كما سمع.

وأما الفقيه فيلزمه أن يحتاط لنفسه فيقف ساعة لاستكشاف هذا الاحتمال بالنظر في الاشتباه مع كونه حجة للعمل إن عمل به، ولكن يقف احتياطا حتى لا يحتاج إلى بعض ما أمضاه بتبين الخلاف، وهذا كالحاكم إذا قامت

الديه الحجة فإن شاء حكم بها، وكان الأحوط الوقف وإمهال

الخصم للرفع ثم القضاء عند العجز»[1]

وأضرب لك مثلا فاعتبره، أرأيتَ ما يصنعه الجاهلون بربهم أمام القبور من النداء وطلب الغوث، فهذا أمر لا يخفى، وقد اشتبه على الناس حكمه، فإذا أبصرت العلماء وجدتهم على مذاهب من القول، ورأيتَ ثَمَّ أسماء وألقابا تجيز صنع من وصفت، وتشتد في النكير على من كفّر بل أنكر، وتنسبه للوهابية والخارجية والغلو والجهل بروح الشريعة وهلم جرا، وهذه تلمزه بالكفر والضلالة والجهل بالله، وأنت إذا قلدت إحدى الطائفتين بالاختيار من غير دليل لم تأمن على دينكَ ونفسك.

وإنما أنت أحد رجلين: إما أن تنظر في كلام الراد والمردود عليه، فتتبع أيّ المذهبين رجح عندك، وربما كان ذلك المذهب الباطل لعدم فهمك الحق أو اتباعك هواك، أو ترجع إلى أصل الأصول فتبني بناء محكما غير متهافت، وذلك بأنْ تنظر إلى صنع هؤلاء القوم، فإن كان يستلزم ما يبطل المعقول الصحيح فحسبك به دليلا، وإن لا نظرت في كتاب الله وسنة نبيه، وحملته على عرفِ الشارع لا العرف الحادث،

---

(1) **تقويم الأدلة في أصول الفقه، ص:٩٩**

ولغة العرب لا لغة غيرهم، فإذا لم تقف في ذلك على دليل يوجب القطع نظرت إلى هدي صحابة رسول الله ﷺ، فإذا ألفيتهم صنعوه فذاك مرادك، وإن لا فأيّ خير في أمر تركه صحابة رسول الله ﷺ مع قدرتهم عليه، وَعظيم حاجتهم إليه، وجماع الأمر أنّ دعاء القومِ الموتى يردّه العقل ويرفضهُ الحس، إذ كان في دعاء الألف شخص شخصا لا يشعر بهم لبعدهم عنه ما يستلزم القول بألوهيته، وأنه لا يعجز عن سماع قول كل واحد من الناس، وقد علمت أن من لا يشغله صوت عن صوت ربّ، وهذا لوْ استغنينا به لكان فيه مقنع، فكيف وقد اعتضد بنصوص الكتاب والسنة التي حرمته عينا أو حرمت ما يوجبه، وكيف وهو شبيه فعل المشركين الأُول حذو القذة بالقذة، على أنك إذا لم تقطع بحكم بعد ما وصفت لك، فلن تعدم ميلا إلى إحدى الطائفتين، فيكون نظرك إلى كلامهم أولى من نظرك في كلام خصومهم.

وبعد، فإن المعصوم من عصمه الله، وما من أحد إلا وهو مردود عليه، ودرك الحق في كل نازلة وحكم محال، والمدعي ذلك محتال، ألا ترى أن صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام اختلفوا في بعض الحق مع قرب عهدهم من الوحي، وشهودهم التنزيل، وسماعهم من النبي التأويل، وإنما الشأن في صدق

النية وبذل الوسع، والله سبحانه أعدل من أن يضِل عبدا صدقه، و {إن الله لا يظلم مثقال ذرة}، سبحانه سبحانه، وأمارة الصدق بعد الذي دللتك عليه أن لا تستنكف عن الرجوع إلى الحق متى عن لك غلطك.

قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا يمنعك قضاء قضيت بالأمس به. ثم راجعت فيه نفسك فهديت لرشدك أن تراجع فيه الحق. فإن مراجعة الحق أحق من التمادي في الباطل»، وقال عبد الله بن بريدة: «من ضنائن العلم الرجوع إلى الحق»، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كنا في جنازة فيها عبيد الله بن الحسن وهو على القضاء فلما وضع السرير جلس وجل الناس حوله، قال: فسألته عن مسألة فغلط فيها؛ فقلت: أصلحك الله، القول في هذه المسألة كذا وكذا إلا أني لم أرد هذه، إنما أردت أن أرفعك إلى ما هو أكبر منها. فأطرق ساعة ثم رفع رأسه؛ فقال: إذا أرجع وأنا صاغر، إذا أرجع وأنا صاغر؛ لأن أكون ذنبا في الحق أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل»، **وقال الماوردي:** «لا يأنف من حق إن لزم أو حجة إن قامت فإن الرجوع إلى الحق أولى من العدول إلى باطل قد كان ناهيا عنه وربما منعته القدرة من الاعتراف بما لا يهواه وأخذته العزة أن يلين بمن سواه فعاند

الحق ونبذه واستقل المحق ورفضه ولم ير للمحق حقا فمرح ولئن طال لسان الملك فلسان الحق أطول ولئن وجبت طاعته فطاعة الحق أوجب، قال بعض الألباء: من خادع الحق خدع ومن صارعه صرع، وقال الشاعر:

متى ما تقد بالباطل الحق يأبه ... وإن قدت بالحق الرواسي تنقد».

وقال الشوكاني-رحمه الله-: «ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره ويشتهر ذلك القول عنه فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله.

ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين فإنه قد يسول له الشيطان أو النفس الأمارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل باطل فإن الرجوع إلى الحق يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه فإن منهج الحق واضح المنار... وهذا نوع من التعصب دقيق جدا يقع فيه كثير من

أهل الإنصاف ولا سيما إذا كان بمحضر من الناس وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلا في أندر الأحوال وغالب وقوع هذا في مجالس الدرس ومجامع أهل العلم.

ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السن بالنسبة إلى من يناظره أو قليل العلم أم الشهرة في الناس والآخر بعكس ذلك فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية على التمسك بالباطل أنفة من الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سنا أو أقل منه علما أو أخفى شهرة ظنا منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه، وهذا الظن فاسد فإن الحط والنقص إنما هو في التصميم على الباطل والعلو والشرف في الرجوع إلى الحق بيد من كان وعلى أي وجه حصل»[1]، **قال ابن القيم:** «لا تصح لك درجة التواضع، حتى تقبل الحق ممن تحب وممن تبغض فتقبله من عدوك ، كما تقبله من وليّك»، وحسبك بما رقمت كفاية ونهاية لك فيها مقنع وبلاغ.

نجز والحمد لله وهو حسبنا ونعم الوكيل

---

[1] أدب الطلب ومنتهى الأرب، ص:٩٠.